جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٦٨)

نحو تقرير مجتمعي وضرورة الربط بين التنمية ومستوى المعيشة في البلاد الاقل تطورا مع الاشارة الخاصة لمصر

الجزء الاول

د . شنودة سمعان شنوده

نوفمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

نحو تقرير مجتمعى

وضرورة ربط التنمية بمستوى المعيشة
فى البلاد الاقل تطورا مع الاشارة الخاصة لمصر

(الجزء الاول)

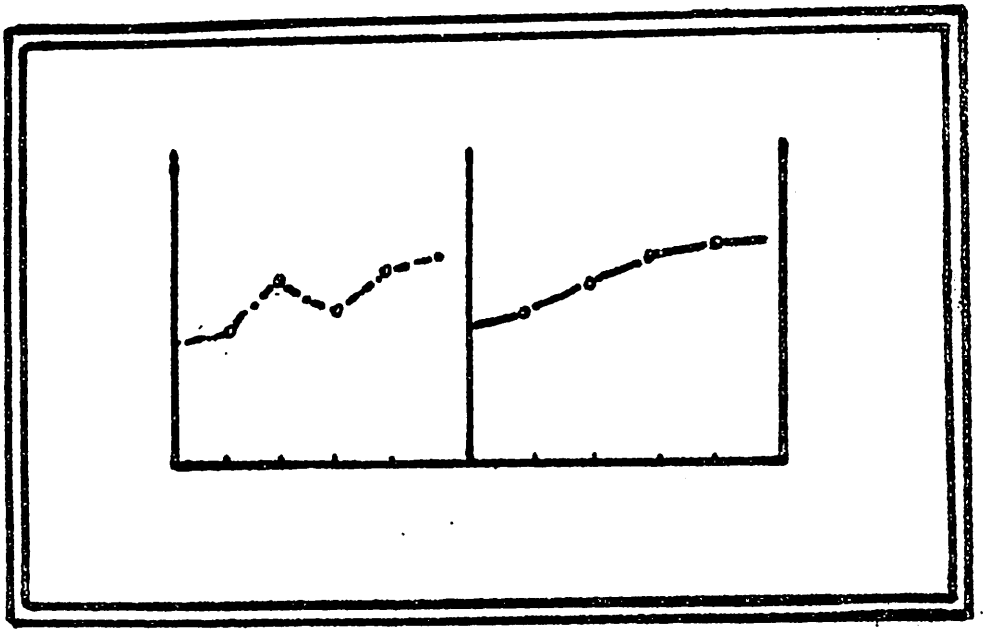

سلسلة التنمية والرفاهة ومستوى المعيشة (١٦)

د. شنوده سمعان شنوده

استهـــــلال

ظهرت في العام الماضي ١٩٧٨ ، دعوة باحدى المؤسسات العلمية في مصر الى اعداد تقرير عن تقييم اداء الاقتصاد القومي . وتلخصت وجهة نظر المؤلف الحالـــي في أن " الدراسات الاقتصادية التنموية ، وان كانـــت ضرورية ، الا أنها بصورتها الحالية تعتبر مبتورة وغـــير كافية للايفاء بالغرض الذي تعد من أجله ، بل وأحيانـــا تستخدم اما للمبالغة في تحسن متغير (أو متغـــيرات) ما في المجتمع ، أو لاخفاء حقيقة ماوصل اليه مستوى المعيشة أو بعض مكوناته ، خاصة عندما يشير البعض جزافا الـــى أرقام الدخل القومي ومعدلات نموه من عام لآخر دون رويـــة[1]" وحتى يكون لتقييم أية خطة تنموية أو برنامج تنمـــوي أو تقييم أداء الاقتصاد القومي ، نقول لكي يكون لذلـــك أي مغزى ، فانه من المقترح اصدار تقرير عن مستـــوى

---

(١) راجع د . شنوده : " مدخل الى مستوى المعيشة " ، ١٩٧٨ ، ص ٤ .

المعيشة يصدر صاحبا للتقرير الاقتصادى[1] ولوفرة كل ٥ سنوات أى مع نهاية كل خطة تنموية خمسية ٥ أو برنامج تنموى مدته خمس سنوات ٥ حتى لو أقتصر توزيع التقرير الأول على الجهات العليا وفى لضيق نطاق[2] ٥٠ من هنا جاء الاعداد لما قد نطلق عليه " بروفة تقرير مجتمعى " لبعض الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للجهود التنموية فى مصر وذلك خلال عام ١٩٧٨ ٥

ولا يدّعى المؤلف الحالى اعتبار صفحات الدراسة الحالية بمثابة تقرير مجتمعى كامل ٥ وانما ماهى الا مقدمة على بداية الطريق ٥ قصد بها المؤلف تسليط الأضواء على أوجه النقص والقصور وكذا المشاكل التى تواجه إعداد مثل هذا التقرير المجتمعى ٥ ومن هنا فان للمؤلف عدة ملاحظات تتعلق باعداد التقرير ٥ فمن أهم العقبات التى صادفته الانتظار حتى مايو ١٩٧٩ للإلمام بحجم بعض المتغيرات الرئيسية أو (قل) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (ومنها الدخل القومى والاستهلاك والادخار والاستثمار ومعدلات تطورها ٥ ومعدل ميزان المدفوعات والمعاملة وما الى ذلك) ٥ وبرغم هذا الانتظار فانه لم يجد مطبوعات رسمية تشير من قريب أو بعيد الى هذه المؤشرات ٥ وهذا مادفعه الى أن يتشجع ويجرى مجرد " دردشة " غير رسمية مع أحد المسئولين ٥ وذلك لمجرد الوقوف على

(١) الذى يصدر عن وزارة التخطيط أو وزارة الاقتصاد أو البنك الاهلى المصرى أو البنك المركزى المصرى أو قد يصدر مستقلا عن هذه الجهات نفسها أو بعض الهيئات الدولية والمؤسسات الاجنبية والوكالات التابعة لها (البنك الدولى وما الى ذلك) ٥

(٢) نفس المرجع ٥ ص ١٩ ٥

مسلك هذه المتغيرات خلال العام المنصرم ١٩٧٨ .

أما عن المؤشرات غير الاقتصادية فكانت أقل حظا بمقارنتها بالمؤشرات الاقتصادية ، اذ لابد من الانتظار حتى يوليو أو أغسطس للوقوف على بعض هذه المؤشرات من واقع كتاب الجيب السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وبالطريقة التى يصدرها بها الجهاز ، والتى قد تحتاج الى جهد ودراسة الباحث والمحلل لتكييفها واعادة تبويبها بما يتناسب والغرض من اعداد التقرير المجتمعى . هذا بالاضافة الى أن ذلك المصدر لا يتضمن العديد من البيانات عن المؤشرات اللازمة خاصة تلك المتعلقة بالمكونات التى لم يتم تصميم جداولها بعد ، وبالتالى لم يتم الحصول عليها وعرضها . كما أنه لا يمكن الالمام بمسلك هذه المكونات عن طريق " دردشة " مماثلة . ومن هنا فتجد الباحث والمحلل المصرى فى مصر يضطر الى استقاء مثل هذه البيانات عن مصر من مصادر أخرى (كالفاو ، والبنك الدولى وما الى ذلك) . ومن هنا لا غرابة فى القول بأن غالبية المؤشرات المجتمعية المتعلقة بمكونات مستوى المعيشة فى مصر قد يصعب العثور عليها فى مصر ذاتها (على الأقل فى الفترة الراهنة) . ومن هنا فان المؤلف يفضل أن يكون عنوان هذا الجزء من الدراسة " مستوى المعيشة بدون حقائق "(١) وذلك على غرار العنوان المألوف فى الأدب التخطيطى " التخطيط بدون حقائق "(٢) ولو أن فى ذلك بعض المبالغة .

(١)

(٢)

انطلاقا من ذلك ، فان كاتب هذه السطور يدعو التنمويين والمهتمين بمثل هذه الأمور الى أن يدلو كل بدلوه ، ويساهم بأفكاره ويشحذ همة العاملين بالهيئات والمؤسسات المختلفه الذين يمكنهم المساهمة فى تقييد مثل هذا العمل وذلك لإمكان اعداد مثل هذا التقرير مرة كل ٥ سنوات كما ورد ذكره حالا ... وبذلك سيكون مثل هذا التقرير بمثابة مرآة تعكس نتائج الجهود التنموية (من اقتصادية وغير اقتصادية) المبذولة فى كل موقع وعلى مختلف المستويات ، تكون أساسا لتقييم الموقف قبل الاعداد للخطة التالية .

القاهرة

يونيو ١٩٧٩

شنوده

الفصل الأول : التطورات المجتمعية الدولية

* تمهيد

بدأت الأزمة الاقتصادية منذ مدخل السبعينات ، وتفجرت فى خريف عام ١٩٧٣ عقب حرب أكتوبر من ذلك العام ، وعانى الاقتصاد العالمى من عدة مشاكل منذ ذلك الحين . ولقد تحسنت الظروف الاقتصادية العالمية تحسنا طفيفا خلال العام الماضى ١٩٧٨ ، غير أنه لم يتحقق للتحسن بالتطور المنشود بسبب استمرار دورة الركود المصحوب بالتضخم أى الركود التضخمى ، والذى أصبح اصطلاحا متعارفا عليه الآن فى الادب الاقتصادى العالمى ويمكن الاستدلال على هذا التحسن من واقع معدلات التقدم الاقتصادى فى البلاد الرأسمالية والتى بلغت فى المتوسط ٣ر٨٪ فى ذلك العام . أما فى البلاد الاشتراكية فلقد قاربت ٦٪ فى نفس العام .

هذا وتجدر الاشارة الى أن مثل هذه الأوضاع قد حثت الدول المتقدمة الرأسمالية الى عقد مؤتمرين فى يوليو من العام الماضى ، الأول فى بريمن (يوليو ١٩٧٨) ، والثانى فى بون (يوليو ١٩٧٨) على نحو ما سنشير اليه تفصيلا .

أولا : لمحة عامة

(١) معدلات النمو :

تجدر الاشارة الى أن الوضع الاقتصادى فى البلاد المتقدمة الصناعية قد تحسن بعض الشىء خلال العام الماضى ١٩٧٨ . ولم يتحقق بمعدلات أعلى بسبب موجات التضخم الذى مازالت تعانى منها غالبية هذه الدول بالاضافة الى مستويات البطالة التى تعتبر مرتفعة نسبيا فيها . ومن المعلوم أن من شأن التضخم وكذا البطالة الابطاء من

معدلات الاستثمار . فالموجات التضخمية تؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج المحلى من ناحية ، وبالتالى تؤثر على مسار الاستهلاك فى الداخل ، كما تؤدى الى التقليل من الميل للتصدير . فاذا ماظلت الواردات على ماهى عليه أو زادت لسد احتياجات السكان من بعض السلع ، فان هذا — فى مثل هذه الظروف التى تقل فيها الصادرات — مؤداه زيادة العجز فى ميزان مدفوعات بعض البلاد لصالح ميزان مدفوعات لبلاد أخرى . وهذا يخلق حالة من عدم الاستقرار ، لان العجز والفائض كلاهما يسبب مشاكل مختلفة .

(٢) التوظف (العمالة)

من المعروف أن ازدياد نسبة العمالة لتصل الى العمالة الكاملة فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية المتقدمة تحقق الرواج . وهنا تقتصر البطالة على نسبة ضئيلة تتمثل فى البطالة الاحتكاكية . وقد تتقبل هذه المجتمعات مثل هذا النوع من البطالة خاصة اذا لم تكن لتتجاوز ١ أو ٢٪ .

غير أن نسبة البطالة فى غالبية البلاد الصناعية المتقدمة كانت قد ارتفعت معدلاتها فى أعقاب أزمة الطاقة ، وتقلب معدلاتها من عام الى عام . ويمكن ايعاز زيادة معدلات البطالة الى عدة أسباب منها ارتفاع أسعار الطاقة ، وما أدت اليه من ارتفاعات مختلفة فى تكلفة انتاج السلع الصناعية المختلفة . ومن ناحية أخرى فان منتجات البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد جابهت منافسة قوية من جانب صناعات شابة منخفضة التكلفة وأقل سعرا ، بالرغم من أن الاخيرة لاتقل جودتها كثيرا عن الاولى . ومن أمثلة ذلك المنتجات اليابانية المختلفة التى غزت الأسواق الامريكية والاوربية .

(٣) النقد والتضخم وأسعار الصرف والفائدة

عانت غالبية البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة من الاتجاهات التضخمية منذ بداية السبعينات بمعدلات مختلفة . غير أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ زادت من حدة هذه الاتجاهات

التضخمية لتؤثر على غالبية تلك البلاد . وازاء ذلك ، حاولت هذه البلاد معالجة الأمر باتباع سياسات انكماشيه (منها مثلا الاقلال من الاستثمار والواردات وما الى ذلك) . غير أن هذا لم يمنع من ازدياد حدة التضخم . ووجد الاقتصاديون أنفسهم يواجهون حالة كساد مصحوبة بالتضخم ، وهذا مايتعارض مع النظريه الكينزية . وقد دفعهم ذلك الى أن يطلقون على هذا الموقف اصطلاح "الكساد التضخمي" كما سلف ذكره .

وهكذا نجد أن الموجات التضخمية ، خلال السبعينات ، أدت الى ارتفاع نفقات المعيشة الى ضعف ماكانت عليه فى أواخر الستينات . وبالاضافة الى ذلك زادت أسعار المواد الأولية الى ثلاثة أضعاف ماكانت عليه فى أواخر ١٩٧٣ . ولاشك أن لذلك أثره على السلع المصنعة التى أرتفعت أسعارها نتيجة لذلك . فماذا كان مسلك البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة بصدد تصريف منتجاتها ؟ .

لجأت هذه الدول الى تخفيض قيمة عملاتها . فمثلا نجد أن انجلترا قامت بتخفيض قيمة الاسترليني عدة مرات . وهذا كان مسلك الولايات المتحدة الامريكية أيضا . هذا فى الوقت الذى أرتفعت فيه قيمة عملات بلاد أخرى كالمانيا الغربية واليابان . ومن هنا قلت الثقة فى الاسترليني والدولار ، بينما زادت الثقة فى المارك (الالمانى الغربى) والين (الياباني) ، مما أدى الى انسياب رؤوس الأموال الى كل من المانيا واليابان ، وبالتالى زيادة الاحتياطيات النقدية فيهما ، بينما هناك دول كثيرة عانت من قصور الموارد النقدية وعجز فى موازين مدفوعاتها . ولاشك أن كل ذلك عمل على زعزعة نظام النقد الدولى الحالى وظهور أصوات تنادى باجراء تغييرات فيه . وكانت المبادرة من جانب بعض البلاد الصناعية المتقدمة ، اذ تم انعقاد مؤتمر بريمن فى ٦و٧ يوليو ١٩٧٨ ، ثم مؤتمر بون فى ١٧ يوليو من نفس العام ١٩٧٨ . ففى المؤتمر الأول ، أجتمع رؤساء دول السوق الاوروبية لمناقشة ماأقترحته المانيا وفرنسا بشأن ايجاد وحدة نقدية أوربيه يطلق عليها "ايكو" والهدف من وحدة النقد الاوربية المقترحة هذه الحد من تقلبات قيمة عملات دول السوق بين بعضها البعض

عن طريق أتباع نظام من التعويم المشترك لاسعار هذه العملات ، أو مايطلق عليه "الثعبان" ولاشك أن الغرض من هذا الاقتراح هو ايجاد نوع من الاستقرار النقدى لأسعار صرف عملات هذه الدول فيما بينها . غير أن هناك تساؤلات ثارت حول مدى جدوى هذا الاقتراح من جانب بعض هذه الدول ، كما وأن بعض الدول أعترضت عليه (كانجلترا وايطاليا) ، بحجة أنه قد يؤدى الى مشاكل كبيرة بالنسبة لهما . أما عن مؤتمر بون الذى ضم رؤساء البلاد الرأسمالية الصناعية السبعة فى القارات الثلاث ـ الولايات المتحدة وكندا (أمريكا الشمالية) وانجلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا (أوربا) ، واليابان (آسيا) فقد كان يهدف الى مناقشة مشاكل البلاد الرأسمالية الصناعية والتى من أحد مظاهرها وجود فائض من الارصدة النقدية لدى بلدين أثنين وهما المانيا (٢١ر٣ بليون دولار) ، واليابان (٩ر٣ بليون دولار) ، بينما كان هنا عجز لدى خمسة بلاد منها الولايات المتحدة (١٢ر٤ بليون دولار) وكندا (م١٤ بليون دولار) ، وانجلترا (١٤ بليون دولار) ، وفرنسا (١٥ر٣ بليون دولار) ، وايطاليا (٩ر٣ بليون دولار) وذلك فى السنوات من ١٩٧٤ الى بداية ١٩٧٨ وهكذا يتلخص موقف البلاد الصناعية السبعة فى وجود فائض لدى بلدين ٣ر٦ بليون دولار وعجز لدى خمسة بلاد بلغ م٦٥ بليون دولار ، والمحصلة النهائية كانت وجود عجز بلغ حوالى ٣٥ بليون دولار .

وحيال هذا العجز ، أتخذت البلاد الخمسة أجراءات مختلفة . فقد عمدت الولايات المتحدة الى تخفيض قيمة الدولار . أما كندا وفرنسا فقد أتبعتا نظاما بمقتضاه تقليل الواردات ، فى حين حصلت انجلترا وايطاليا على قروض من صندوق النقد الدولى . وقد أدت مثل هذه الاجراءات الى تحسين الأحوال عام ١٩٧٨ فى كل من انجلترا وفرنسا وايطاليا ، واستمر الوضع على ماهو عليه فى كل من الولايات المتحدة وكندا .

وقد تم أخذ هذه الاوضاع فى الاعتبار فى مؤتمر بون . وتعهدت كل دولة من الدول السبع سواء كانت تتمتع بالفائض أو تعانى من العجز باتخاذ الاجراءات التى تعمل على حل المشكلة وتحسين الأوضاع .

واذا أردنا أن نلخص الموقف بالنسبة لأسعار صرف العملات ، فيمكننا القول بأنه قد تذبذبت أسعار العملات الرئيسية بين الهبوط والصعود ، وذلك خلال عام ١٩٧٨ . فهناك عملات أنخفضت قيمتها (خاصة الدولار الامريكى) لعدة أسباب سنشير اليها فى حينها . ومن العملات الأخرى التى أنخفضت قيمتها ، الجنيه الاسترلينى لاسباب عدة أيضا ، حتى وصل الى أدناه مقوما بالدولار فى خريف ١٩٧٦ . ونظرا لاتخاذ عدة اجراءات من جانب انجلترا (حصولها على دعم من صندوق النقد الدولى ومنوك أخرى) وكذا تحسين ميزان مدفوعاتها ، أخذت قيمة الاسترلينى ترتفع تدريجيا الى أن بلغت ٢ دولار تقريبا فى خريف ١٩٧٨ .

أما بالنسبة للعملات التى أرتفعت قيمتها فمنها المارك الالمانى الذى زادت قيمته مقوما بالعملات الأخرى بنسب مختلفه ، وذلك نظرا لقوة اقتصاد المانيا الغربية وتحقيق فائض فى ميزان مدفوعاتها . ولنفس الأسباب تقريبا وعوامل أخرى تذكرها فى حينما أرتفعت أسعار الين الياباني ، وأصبح من العملات التى يتم التعامل فيها فى الأسواق الدولية .

أما عن أسعار الفائدة فبوجه عام أتجهت الى الارتفاع خلال عام ١٩٧٧ وبداية عام ١٩٧٨ ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة بعض العملات الرئيسية خاصة الدولار الامريكى وكذا ارتفاع الأسعار بصفة عامة ، والمضاربة ضدها الى حد كبير . ومن الملاحظ أن أسعار الفائدة قد أرتفعت فى أسواق النقد الامريكية من ٥٪ فى عام ١٩٧٧ الى أكثر من ٨٪ فى منتصف عام ١٩٧٨ . كذلك الحال بالنسبة لأسعار الفائدة قصيرة الأجل التى أخذت فى الارتفاع أعتبارا من أبريل ١٩٧٧ واستمرت كذلك خلال عام ١٩٧٨ . وأرتفعت أيضا أسعار الفائدة على القروض التى منحتها البنوك التجارية خلال عام ١٩٧٨ حتى وصلت الى ٩٪ فى يوليو ١٩٧٨ .

بالنسبة لأسعار الفائدة فى البلاد الاوربية الأخرى ، فقد كانت قد أرتفعت بنسب مختلفه ثم أخذت فى الانخفاض ، بعضها أرتفع مرة أخرى حتى عام ١٩٧٨ . وظلت مرتفعة فى عدة بلاد أوربية فى ذلك العام (١٩٧٨) ، ففى انجلترا بلغت ١٠٪ وفى ايطاليا ١٦٪ .

(٤) التجارة الخارجية

من الملاحظ على المجتمع الدولى أن هناك بلادا متقدمة تعانى من العجز فى موازن المدفوعات ، منها الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ، بينما هناك بلاد أخرى تتمتع بفائض ، منها المانيا الغربية واليابان .

وتجدر الاشارة الى أن بعض البلاد الصناعية المتقدمة حاولت التخفيف من حدة العجز فى موازين مدفوعاتها بما أتبعته من أساليب تعتبر تقليدية ، منها تقليل الواردات ، والعمل على زيادة الصادرات ، واجتذاب رؤوس الأموال أو الاستعانة بالقروض من صندوق النقد الدولى كما سبق أن ذكرنا . وقد ظهرت نتائج هذه السياسة حيث حققت أيطاليا فائضا فى موازن مدفوعاتها عام ١٩٧٧ ، كما أن انجلترا حققت فائضا فى موازن مدفوعاتها عام ١٩٧٨ .

ثانيا — أضواء على التطورات المجتمعية فى بعض بلاد العالم

سنحاول فى هذا الجزء القاء الضوء على بعض التطورات الاقتصادية فى بعض بلاد العالم الاول الرأسمالى ، ثم العالم الثانى الاشتراكى ، وكذا العالم الثالث الاقل تطورا وبالنسبة لبلاد العالم الاول الرأسمالى ، فنستعرض هنا لكل من الولايات المتحدة الامريكية ، وانجلترا ، والمانيا الغربية .

— الولايات المتحدة الامريكية

عانت الولايات المتحدة منذ بداية السبعينات من عدة مشاكل تختلف فى حدتها أهمها تذبذب أسعار الدولار الامريكى ، وعجز موازن المدفوعات ، والتضخم . وبالنسبة لتذبذب أسعار الدولار ، فقد انخفضت أسعاره منذ يونيو ١٩٧٧ ، واستمر ذلك

الانخفاض لبعض الفترات خلال ١٩٧٨ لعدة أسباب منها وجود عجز فى ميزان المدفوعات ، وتزايد الموجات التضخمية وارتفاع الأسعار ، كما وأن ارتفاع الأسعار ادى الى انخفاض الميل للتصدير . وقد تسبب انخفاض سعر الدولار الامريكى الى خروج أموال كثيرة من الولايات المتحدة للخارج ، سعيا وراء عملات أخرى قوية تتسم قيمتها بالثبات . وازاء انخفاض سعر الدولار ، قامت محاولات من جانب بعض البنوك فى أوربا واليابان لتدعيمه .

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة عانت من عجز فى الميزان التجارى فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بما يعادل ٢٠ بليون دولار سنويا فى المتوسط . وبالنسبة لميزان المدفوعات فقد عانت الولايات المتحدة من العجز فيه أيضا . وبالاضافة الى ذلك ، عانت الولايات المتحدة من التضخم . وقد كانت معدلاته ٧٪ خلال عام ١٩٧٨ ، خاصة فى النصف الأول من ذلك العام .

— انجلترا

عانت انجلترا من عدم استقرار اقتصادها لفترات مختلفة خلال السبعينات متمثلا فى البطالة وارتفاع الأسعار والعجز فى ميزان المدفوعات . وقد انعكس ذلك على الاسترلينى فمن الملاحظ أنها عانت من عجز فى ميزان مدفوعاتها أدى الى انخفاض سعر الاسترلينى الى أدنى سعر له فى أواخر ١٩٧٦ (١٫٥٥ دولار) ، الى حد جعل الافراد يتخلصون من الاسترلينى . ولكن سرعان ما تحسن الوضع عندما أخذ ميزان المدفوعات يتخلص من العجز شيئا فشيئا . اذ بدأ سعر الاسترلينى يزداد . يرجع ذلك جزئيا لبترول بحر الشمال . اذ قل اعتماد انجلترا على البترول المستورد ، كما أن الطلب على منتجات أنجلترا حقق زيادة مما أدى فى النهاية الى تلاشى العجز فى ميزان المدفوعات وتحسن فى موقف الاسترلينى ومن المشاكل التى عانت منها أنجلترا ، هى أضرابات قطاعات كبيرة من العمال للضغط على الحكومة وأصحاب الأعمال لزيادة الأجور ... وقد أدى ذلك الى زيادة الاصدار النقدى

لتصل معدلاته الى ١٦٪ ولاشك أن لذلك أثاره على تكلفة انتاج السلع فى الداخل ، وارتفاع الأسعار ، وكذا على التصدير .

— المانيا الغربيـــــــه

تمر المانيا بفترة رواج اقتصادى واضح ، وهذا يرجع الى السياسه الاقتصادية الـــتى أنتهجتها المانيا الغربية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية ، اذ عمدت الى تحسين الكفاءة الانتاجية ، وزيادة مقدرتها على الانتاج خاصة فى ميدان الصناعة ، وتحسين نوعيته متجنبة التضخم ، الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب على السلع الالمانية ، وبالتالى على المـــارك (الالمانى الغربى) . وكانت محصلة كل ذلك هو تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات خـــلال عام ١٩٧٦ يبلغ أكثر من ١٠ بليون دولار .

ولاشك أن الفائض فى ميزان مدفوعات المانيا الغربية (بلاد أخرى مثل اليابان) ، ما هو الا عجز موازين بلاد أخرى على رأسها الولايات المتحدة . وهذه من أحدى علامـــات عدم استقرار الاقتصاد العالمى ، الأمر الذى دعى الولايات المتحدة الى أن تطالب مـــن المانيا الغربية العمل على الحد من تدفق رؤوس الأموال الى المانيا الغربية .

وبالنسبة لبلاد العالم الثانى ، أى البلاد الاشتراكية خاصة بلاد شرق أوربا فنجـد أنها حققت معدل نمو أعلى من ذلك المحقق فى البلاد الرأسمالية ، اذ تراوح هذا المعـــدل بين ٥ — ٦٪ فى عام ١٩٧٨ . غير أن هذا المعدل يقل عن مثيله فى الفترة السابقـــــة (١٩٧٤ — ١٩٧٦) . وقد يعزى ذلك الى عدة أسباب منها تذبذب معدلات الانتـــاج الزراعى فى بعض هذه البلاد عن المعدلات العادية فى بعض السنوات ، هذا بالاضافـــة الى مشكلة النقص فى الايدى العاملة . ويهدد نقص الايدى العاملة معدلات التنمية فـــى الخطط المقبلة . من هنا تفكر هذه البلاد فى الاستعانه بأساليب التكنولوجيا الاكثر حداثـه

والتى فى حوزه البلاد الصناعية الرأسمالية التى توفر الايدى العاملة .

ومن المشاكل التى تقابل بلاد الكتلة الشرقية هو نقص العملات الحرة لديها . وترجع هذه المشكلة الى تذبذب الانتاج الزراعى كما ذكرنا من قبل مما يؤثر على حجم الصادرات ، بالاضافة الى زيادة الواردات (التى ارتفعت أسعارها) اللازمة للتنمية ومن هنا نجد أن العديد من هذه البلاد عانت من العجز فى موازين مدفوعاتها ولجأت الى الاقتراض من البلاد الرأسمالية ، ومن البلاد التى زادت قروضها من البلاد الرأسمالية الاتحاد السوفيتى وبولنده .

أما عن بلاد العالم الثالث ، فنجد أنها فى مجموعها تجابه عدة مشاكل أهمها : —

١ — تعانى غالبية هذه البلاد من فجوتين ، فجوة غذائية وفجوة تغذويه . واذا قصرنا حديثنا الآن على الفجوة الغذائية فنجد أنها تحدث الآن حجم الطلب على المواد الغذائية أكبر من حجم الانتاج فضلا من هذه المواد فى تلك البلاده ومن الملاحظ أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعى فى تناقص فى عدد كبير من هذه البلاد ، كما وأن بعض بلاد أفريقيا تواجه مشاكل جسام بسبب الجفاف والقحط والتصحر وهجمات الجراد . ومن هنا يشتد الاهتمام بالتنمية الريفية منذ بداية السبعينات ، خاصة عام ١٩٧٣ ومابعده .

٢ — تواجه الصناعة فيها مشاكل عديده ، تؤثر على انتاجيتها . كما وأن حجم السلع المصنعة أو قل حجم الانتاج الصناعى صغير نسبيا ، مما يضطرها الى استيراد سلع مصنعة من الخارج .

٣ — جمود صادراتها وتذبذب أسعار هذه الصادرات خاصة وأن نسبة كبيرة منها تتمثل فى المواد الأولية الزراعية ، ولا شك أن اضطراب حصيلة صادراتها يؤثر على الدخل القومى وعلى معدلات الادخار والاستثمار ، وكذا معدلات النمو .

٤ — عجز متزايد في الموازين التجارية ، وكذا موازين المدفوعات . ويرجع ذلك الى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية من ناحية وكذا ارتفاع أسعار هذه الواردات ، خاصة الصناعية . هذا بالاضافة الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية كالقمح واللحوم وبعض الزيوت .

٥ — زيادة حدة المديونية الخارجية التى تزايدت عاما بعد عام لسد جزء من الحاجات الأساسية وكذا مقابلة تكلفة التسلح وقد بلغت مديونية بلاد العالم الثالث فى الربع قرن الأخير أكثر من ٢٥٠ بليون دولار . ولاشك أن هذه الديون يتم دفع فوائد لها مما تزيد من أعباء هذه البلاد .

٦ — زيادة حدة الاتجاهات التضخمية فيها لعدة أسباب منها التضخم المستورد من الخارج (فى شكل أرتفاع أسعار السلع الغذائية الزراعية والسلع الصناعية وكذا أسعار البترول الذى يستورده العديد منها والاتجاهات التضخمية النابعة من داخل هذه البلاد ، نظموا لأن الهيكل الانتاجى فيها غير مرن ، ويتم الاعتماد على التمويل الحرفى كما وأن قلة المتاح من السلع ترفع أسعارها (قانون العرض والطلب) هذا بالاضافة الى وجود بعض الفئات الطفيلية التى تحصل على دخول مرتفعة تؤثر على مسلك الاستهلاك . كل ذلك أدى الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية فى ٥٠ بلد من بلاد العالم الثالث .

٧ — هناك بلاد عانت من أنخفاض قيمة الدولار ، خاصة تلك التى لديها أموالا مقومة بالدولار فى الخارج . كما أن هناك بلاد تعانى من أنخفاض عملتها نسبيا ، بمقارنتها بالعملات الأخرى القوية مثل المارك الألمانى والين اليابانى .

٨ — من كل ماتقدم يتضح أن غالبية بلاد العالم الثالث تعانى من مشكلة الفقر سواء فى صورته المطلقة (وهذا هو الغالب الأعم) أو صورته النسبية وهذا الفقر ينعكس على مستوى معيشة جماهير هذه البلاد وعناصره المختلفة التى هى عند حد الكفاف أو — فى بعض الأحيان — أقل منه . والمثال الواضح هو عنصر التغذية ، حيث تستثرى المجاعة فى بعض بلاد أفريقيا وآسيا وهناك العديد الذين يعانون من سوء ونقص التغذية ، وهناك الكثير أيضا الذين يذهبون ضحية الجوع . ولاشك أن ذلك يؤثر على انتاجية العاملين فى جميع القطاعات ، وبالتالى على معدلات التنمية .

وبالنسبة لبلاد العالم الثالث فى مجموعها فى عام ١٩٧٨ ، نلحظ الآتى :

- بقاء معدلات التنمية منخفضة نسبيا وبطيئة ، مما يبطئ من تحسن مستوى معيشة الملايين من سكانها . ويرجع ذلك الى المشاكل التى أوردنا بعضها حالا .
- معدلات زيادة الانتاج الزراعى تكاد تتعادل مع معدلات زيادة السكان ، كما أن الانتاج الزراعى فى جزء كبير منها يكون تحت رحمة التقلبات الطبيعية .
- استمرار أزمة الديون الخارجية ، التى بلغت أكثر من عشرة بلايين دولار عام ١٩٧٨ .
- بالرغم من أن التحضر غالبا مايكون مزيه ، الا أنه فى العديد من بلاد العالم الثالث يتحول أحيانا الى نقمة بالنسبة لما يثيره من مشاكل الاسكان والمواصلات وما الى ذلك .

ومن هنا ينبغى الاهتمام بقطاع الزراعة فى بلاد العالم الثالث ، وكذا بالانشطة غير الزراعية فى قطاع الريف (كأعمال البناء والنقل وما شابه ذلك) لامتصاص الأيدى العاطلة فى الريف مما يقلل من حدة الفقر فيها . كذلك الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية والعمل على تنميتها . وقد تكون الفرصة سانحة الآن فى بلاد العالم الثالث للتنقيب عن البترول والمعادن ذات الطلب المتزايد لتفيد من ذلك وتعجل من التنمية فيها .

الفصل الثانى : التطورات المجتمعية المصرية

بعد أن أنتهينا فى الفصل الأول من التطورات المجتمعية الدولية ، والقينا الضوء على مثل هذه التطورات فى بعض بلاد العالم ، نستطرد الآن لنتناول التطورات المجتمعية المصرية . ولا جدال فى أن غالبية التطورات المجتمعية الدولية (من اقتصادية وغير اقتصادية) لها آثارها المختلفة ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، على الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية فى مصر . ولنكون أمناء مع أنفسنا ، فأنه لابد من أن تسجل حقيقة واضحة فى هذا المجال ، تتلخص فى أن آثار مثل هذه التطورات المجتمعية الدولية (من اقتصادية وغير اقتصادية) كان لها نتائجها الموافقة وغير الموافقة ، بالنسبة لمصر . وسيكون لهذه النتائج صداها مستقبلا خلال العقدين القادمين ، أى الى عام ٢٠٠٠ . ولتوضيح ذلك ، نعطى أمثلة قليلة . فالتطورات الاقتصادية الدولية ، خاصة موجات الرواج — على قلتها وضعفها خلال السبعينات وكذا موجات الكساد التضخمى وارتفاع الأسعار فى الأسواق العالمية بالنسبة لسلع الغذاء بسبب بوادر مشاكل أو القحط ونقص الغذاء منذ أواخر الستينات وأرتفاع أسعار السلع المصنعة الذى غذته أرتفاع أسعار البترول غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ — وما أدت اليه الزيادات المتتالية فى أسعار البترول من ارتفاعات متتالية فى أسعار تلك السلع — كل ذلك — بالأضافة الى المتطلبات المحلية فى مصر لأغراض الدفاع والتنمية وتلبية الحاجات الأساسية للسكان المتزايدين وعدم مرونة الجهاز الانتاجى فى البلاد أدى الى أختلال هيكل التجارة الخارجية فى مصر (جمود الصادرات وزيادة الواردات) كما وأن جزءا من زيادة قيمة الواردات يعزى الى ارتفاع أسعارها وقد أدى ذلك الى ارتفاع الأسعار فى مصر وخلق اتجاهات تضخمية يعانى منها الاقتصاد المصرى بالاضافة الى زيادة حجم عبء المديونية للعالم الخارجى . وهذه كلها آثار غير موافقة

ومن ناحية أخرى ، وكمثال آخر على أثر التطورات الدولية غير الاقتصادية نجد أن موجات التوتر الدولى ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ فرضت أعباء متزايدة على مصر ، تضاف الى الأعباء المتراكمة منذ نهاية الأربعينات الى الآن ، أثرت على الاقتصاد المصرى ومستوى

معيشة السكان وما أستلزم ذلك من تضحيات كبيرة ، ونأمل بعد توقيع أتفاقية السلام بأن تتناقص بعض الاعباء المفروضة على عاتق الاقتصاد المصرى والمصريين ، كما نأمل أن توجه الجهود والموارد الى التنمية الشاملة ، مما تكون له آثار ايجابية موافقة خاصة بالنسبة لمستوى معيشة السكان فى مصر .

وتتلخص خطة البحث فى هذا الفصل فى القاء الضوء على بعض التطورات المحلية من اقتصادية ، وأثر ذلك على مستوى المعيشة .

المبحث الأول : التطورات الاقتصادية

تمهيد

تتعدد جوانب الشكلة الاقتصادية فى مصر ويذور الشكلة بعضها محلى والآخر مستورد من الخارج كما ألمحنا الى ذلك سلفا ونتلخص فى الاتى :

١ — عدم توافر التوليفة المثلى من عناصر الانتاج . فهناك زيادة كبيرة فى السكان بدأت معالمها تتضح بوجه خاص منذ أواخر الخمسينات لتصبح مشكلة ينشأ لها جهاز اتنظيم الأسرة بجمعيات مساعدة ومؤتمرات وندوات . بينما تعانى مصر من نقص فى بعض الخبرات والكفاءات العالية ، والمتوسطة . بل ومن ندوة الأيدى العاملة التى لاتتطلب مهارات معينة (أعمال السمكرة ، والبناء والبياض ... الخ) بسبب الهجرة المؤقتة والعمل فى البلاد العربية بعقود مما أدى الى أرتفاع أسعار الخدمات فى الداخل عدة أضعاف ، مما غذى موجة الاتجاهات التضخمية فى الأعوام القليلة الماضية . هذا عن السكان والأيدى العاملة . أما عن رأس المال ، فأن مصر تعانى من ندوة رأس المال منذ بداية الستينات عند القيام بأول خطة خمسية للتنمية ، وهذا مادفعها الى اجراء عمليات التعبير والتأميمات لاتاحة الموارد اللازمة لاستثمارات الخطة . فلقد

كان القطاع العام مسئول عن تنفيذ الخطة ، بينما غالبية الموارد المالية كانت فى حوزة القطاع الخاص ، بالرغم من عمليات التحصيل والتأميم الا أن الموارد المالية المتاحة لم تكن لمقابلة استثمارات الخطة والاعباء المتزايدة خلال مراحلها . ثم جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ ، وما استلزمته من موارد لمقابلة أعباء الدفاع ، وفترة الأعداد لحرب التحرير فى أكتوبر ١٩٧٣ ... كل ذلك فرض ضغوطا كبيرة على الموارد المالية ، وأدى الى زيادة حجم المديونية للعالم الخارجى وفيما يتعلق بعنصر الانتاج الثالث وهو الأرض فى معناها الشامل ، فنجد أن مصر تعانى من جمود حجم المساحة المزروعة ، بالاضافة الى أن زيادة السكان الكبيرة أدت الى انخفاض نصيب الفرد من المساحة الزراعية والمحصولية . ولاشك أن لذلك أثره على الانتاج الزراعى الغذائى وغير الغذائى فى مصر وهذا مادفع الى اهتمام الدولة بموضوع الأمن الغذائى وكذا الأمن الكسائى ، حيث أن الزراعة تعتبر المصدر الأول لكل من الغذاء ، وكذا الكساء (قطن) هذا بالاضافة الى مناقشة استزراع الأراضى خارج وادى النيل فى الصحراء واقامة المستوطنات والمجتمعات الجديدة ومشاكل التصحر وما الى ذلك . أما عن عنصر التنظيم ، فنجد أن المنظم المصرى كان مترددا طوال أكثر من ٢٠ عاما وحتى منتصف السبعينات فى الولوج الى قطاع الصناعة ، تحت تأثير عوامل مختلفة . ولاشك أن لعدم توافر التوليفة المثلى من عناصر الانتاج التقليدية كان له أثره على الناتج القومى فى مصر فى قطاع الزراعة والصناعة وبقية القطاعات الأخرى الخدمية بالاضافة الى التجارة الخارجية والمديونية للعالم الخارجى .

٢ — مشاكل الزراعة المصرية بعناصرها المختلفة من وجود بطالة مقنعة فى بعض المناطق ، ووجود طلب كبير عليها فى أوقات الحصاد فى مناطق أخرى ، وارتفاع الأجور خلال تلك الأوقات ومشكلة الرى والصرف ، وقلة المستخدم من رأس المال بأشكاله المختلفة (جرارات وحاصدات وتقاوى وأسمدة وما الى ذلك) وصغر حجم الرقعة الزراعية ومشكلة تفتت الملكية وانخفاض الانتاجية فى الزراعة ، ومشكلة الآفات ودودة القطن ، والتسويق والتخزين .

٣ — مشاكل الصناعة المصرية بوجه عام والتى تتلخص فى انخفاض حجم المدخرات المحلية الموجهة للصناعة من ناحية وقلة رؤوس الأموال المتدفقة للاستثمار فيها من ناحية أخرى ، وما يؤدى اليه

ذلك من أنخفاض حجم الاستثمار ، وبالتالى عدم زيادة الناتج الصناعى والدخل الصناعى بالمعدلات المتفق عليها . كذلك هناك مشاكل أخرى تتعلق بانخفاض الانتاجية ، ومستوى المعرفة الفنية والتكنولوجيا وأرتفاع أسعار السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة مما يؤدى الى أرتفاع أسعار السلع المصنعة محليا . هناك أيضا مشكلة عدم توافر قطع الغيار ومنافسة السلع المستوردة للصناعة المصرية ، ومشاكل النقل والتخزين ، بالاضافة الى مشكلة الطاقة العاطلة (وهذه يمكن ايعازها الى نقص الآلات ومستلزمات الأنتاج وتغيب العمال ، وصعوبات النقل والتخزين والتسويق) .

٤ — ظهور الاتجاهات التضخمية لأسباب مختلفة ترجع الى التمويل عن طريق القطاع المصرفى وارتفاع أسعار الواردات وعدم زيادة الأنتاج الزراعى وكذا الصناعى بالمعدلات المطلوبة وتصدير بعض السلع الضرورية التى يؤدى العجز فى المعروض فيها محليا الى أرتفاع أسعارها فى الداخل ، بالاضافة الى أرتفاع أسعار الخدمات المختلفة كالاسكان والمواصلات والنقل وما الى ذلك .

٥ — مشكلة نقص الغذاء ، وما يؤدى اليه من زيادة الواردات ومن ضغط على ميزان المدفوعات وكذا مشكلة الدعم التى تتحملها الحكومة . فمصر تستورد ثلثى حاجتها من القمح بالاضافة الى استيراد اللحوم ومنتجات الألبان وزيت بذرة القطن . بل وأصبحت مستوردة للسكر بعد أن كانت تقوم بتصديره . ومن هنا بدأ الحديث عن الأمن الغذائى فى مصر والمجتمعات الجديدة وما الى ذلك .

٦ — عجز ميزان المدفوعات وتزايد عبء المديونية للعالم الخارجى .

٧ — زيادة الاستهلاك خاصة من فئات طفيلية ، أو من الذين عملوا فى البلاد العربية وذويهم .

٨ — ما تحمله الاقتصاد المصرى من أعباء الانفاق العسكرى .

التطورات الاقتصادية خلال عـــــام ١٩٧٨

أستمرت عدة عوامل تواجه الاقتصاد المصرى خلال عام ١٩٧٨ ، بعضها كان لـه آثاره غير الموافقة التى تفرض أعباء تراكمية على المجتمع ، بينما كانت هناك عوامل أخرى لهـــا آثارا موافقة ، تقلل من حدة الآثار غير الموافقة التى نشأت عن العوامل الأولى .

ومن العوامل التى فرضت أعباء على الاقتصاد القومى ، نذكر بعضها هنا كرؤوس عناوين دون الدخول فى التفاصيل .

١ ــ ما استلزمته الأوضاع السياسية العالمية وكذا العسكرية القائمة فى المنطقـــة من استمرار تدعيم الموقف العسكرى ورصد المبالغ اللازمة للانفاق العسكرى .

٢ ــ تأثر مصر بالتطورات العالمية خاصة ذات الصبغة الاقتصادية الماليـــة .. فالتضخم فى الخارج أدى الى أرتفاع أسعار واردات مصر من الدول الـــتى استمر فيها التضخم ، مما أدى بالتالى الى تقوية شركة التضخم فى مصر .

٣ ــ استمرار زيادة معدلات الاستهلاك الخاص والعام . وقد أتخذ الاستهـــلاك الخاص النابع من الفئات الطفيلية وعائلات العاملين فى الخارج خاصة فى البـــلاد العربية اشكالا لاتتصف بالعقلانية أحيانا . وقد غذى هذا الموجـــــات التضخمية فى مصر أيضا .

٤ ــ انخفاض معدلات الادخار المحلى ، وقله الموجه منها للأستثمار .

٥ ــ العجز فى ميزان المدفوعات ، الذى قفز الى أرقام كبيرة نظرا لجمود الصادرات وزيادة الواردات كميا وكذا قيميا ــ بسبب أرتفاع أسعارها .

٦ ــ الاعتماد على طريقة العجز فى الموازنة العامة للدولة ومايحدثه هذا النـــوع من التمويل من تغذية الاتجاهات التضخمية فى البلاد وأن كانت هناك بعـــض الجهود من جانب الدولة لتجنب آثار التضخم .

٧ ــ مازال رقم المديونية للعالم الخارجى رقما كبيرا • وقد نجحت الدولة فى الفترة الأخيرة فى الوفاء باستلزماتها فى الأوقات المحددة وبذلك تخلصت من بعض الديون المكلفة •

٨ ــ تزايد الرقم المخصص لخفض "تكلفة المعيشة" أو "أعانة الغلاء" أو "أعانة غلاء المعيشة" وهو مايطلق عليه الآن "الدعـــــم" •

٩ ــ وجود طاقات عاطلة بالمصانع والمنشآت العاطلة لاسباب مختلفة (عدم وجود قطع غيار •• الخ) •

١٠ ــ استمرار زيادة السكان بمعدلات عالية وماذلك من أعباء بالنسبة للاسكان والمواصـــلات والصحة والتعليم وأتاحة المطلوب من الغذاء والكساء •

أما عن العوامل التى عملت على التلطيف من حدة العوامل المشار اليها بعالية فهـى روح التفاؤل التى سادت المجتمع المصرى بعد أجتماعات كامب ديفيد وتوقيع اتفاقية السلام ، وما يعينه ذلك من توجيه جزء من الموارد التى كانت تخصص للانفاق العسكرى الى الاستثمار التنموى • مما يؤدى الى زيادة الناتج القومى • ورفع المعاناة عن الجماهير • بالاضافـــة الى ذلك ، زيادة موارد الدولة التى اتاحتها لها قناة السويس وصادرات البترول وكـــذا السياحة والمساعدات الخارجية • هذا بالاضافة الى رأس المال الاجنبى الذى بدأ يتدفق على مصر بغرض الاستثمار •

وهناك بعض القضايا التى بدأت تستحوز أهتمام المسئولين فى مصر منها :

١ ــ <u>الأمن الغذائى</u> : نظرا للاهتمام بمتطلبات السكان من الغذاء ، قامت عدة محافظـات بمشروعات مختلفة لتحقيق نوع من الأمن الغذائى سواء كان ذلك فى محافظات الوجـه البحرى أو الوجه القبلى • وتهدف هذه المشروعات أساسا الى زيادة الانتـــــاج الغذائى النباتى والحيوانى • كما تمت مناقشة اقامة مزارع سمكية للعمل على زيـــادة المتاح من الأسماك ، نظرا لما تنتجه من بروتين • كما وأن هناك أتجاه واضح نحـــو التوسع الزراعى واقامة المجتمعات الجديدة •

٢ـ البنية الأساسية : ونظرا لأهمية البنية الأساسية فى عملية التنمية بوجه عام ، ولقطاع الصناعة بوجه خاص ، بدأت الحكومة فى تخاذ الاجراءات الكفيلة بالنهوض بالبنية الأساسية ، حتى لاتمثل عائقا أمام عملية التنمية . وقد أستلزم ذلك الأستعانة بخبرة ومساهمة بعض المنظمات الدولية ، وبعض المشاريع الأجنبية .

٣ـ مشاريع صناعية جديدة : ونظرا لأن معدلات نمو الزراعة فى مصر محدودة لأسباب عدة من أهمها صغر حجم الاراضى الزراعية ، وتحقق ظاهرة يتناقص الغلة سريعا فيها ، كما وأن قطاع الخدمات متضخم وتنخفض فيه معدلات الانتاجية ، فان الآمال مقصودة فى الفترة القادمة على قطاع الصناعة ، وذلك لتحقيق زيادة فى الناتج الصناعى لاشباع حاجة السكان من ناحية ، وتصدير الفائض للمساهمة فى التقليل من عجز ميزان المدفوعات ، ومن عبء المديونية الخارجية . كما وأن النهوض بالصناعة وتطويرها يحقق فرص عمالة من هنا قد يكون لسياسة الانفتاح الاقتصادى دورا ملموسا فى أستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والتكنولوجيا للصناعة المصرية .

ويأخذ الاهتمام بقطاع الصناعة مظهرين ، الأول متصل بمستلزمات الانتاج وقطع الغيار وكذا عمليات الاحلال والتجديد والتدريب ، والثانى يتعلق باقامة مشروعات صناعية جديدة : غذائية ، وغزل النسيج ، وماالى ذلك .

هذا ولم يتم نشر نتائج الخطة لعام ١٩٧٨ للآن . غير أن هناك بعض التقديرات الاولية لما حققته الخطة من منجزات آخذين فى الاعتبار العوامل المعرقلة للتنمية المشار اليها ، والعوامل الاخرى الملحقة . ولقد بلغ معدل نمو الدخل القومى ٨٪ تقريبا أما عن الاستثمار فقد بلغ ما تم تنفيذه حتى آخر ديسمبر ١٩٧٨ ما يقرب من ٨٠ـ ٨٥٪ من جملة حجم الاستثمار المستهدف وفيما يتعلق بالاستهلاك ، فقد ازداد بمعدل ٩٪ خلال نفس العام وبالنسبة لما يعانيه الاقتصاد المصرى من الاتجاهات التضخمية . والعجز فى ميزان المدفوعات فان هناك جهود مبذولة لمعالجة مثل هذه المشاكل وغيرها من المشاكل مثل الأمن الغذائى ، والاسكان . هذا بالاضافة الى بعض الدراسات على

المستوى القومى مثل مسألة الدعم وترشيده وما الى ذلك ٠

غير أنه تجدر الاشارة الى أن العبرة ليست بالارقام التى يتم تنفيذها بالنسبة لمعدلات نمو الدخل القومى ، وحجم الاستثمارات ٠٠٠ الخ ، فهذه كلها تعتبر بمثابه اناء أو وعاء يحتاج لمعرفة محتواه ٠ والمحتوى هنا هو مستوى المعيشة بعناصره المختلفة من تغذية وكساء واسكان وما الى ذلك ٠

المبحث الثانى : التطورات غير الاقتصادية

واذا تناولنا المشاكل غير الاقتصادية التى جابهت مصر فى الربع القرن الأخير فنجد أنها تمثلت فى الاتى :

المشاكل الاجتماعية ، والمشاكل العسكرية والدفاع (بعد خوض غمار عدة حروب آخرها فى أكتوبر ١٩٧٣) ، ومشاكل التعليم والاسكان والصحة والنقل والمواصلات وسوء التغذية وعدم توافر بعض البيانات الاحصائية خاصة تلك المتعلقة بالمؤشرات المجتمعية ومستوى المعيشة ٠

وكما ذكرنا من قبل ، لم تظهر البيانات المتعلقة لعام ١٩٧٨ ٠ وقد أشرنا الى التغيرات الأولية لمعدلات نمو الدخل القومى ونسبة الاستثمارات التى تم تنفيذها ومعدل زيادة الاستهلاك ٠ ولكن لاتوجد بيانات أحصائية عن عناصر مستوى المعيشة من تغذية وكساء وأسكان وصحة وتعليم وما الى ذلك ٠ وهذه فى الواقع تكون معا المحتوى الذى تهدف التنمية الشاملة والتكاملية الى تحقيقه وزيادته بمعدلات معقولة من عام الى عام ٠ ولاشك أن الجماهير واجهت معاناة واضحة فى عام ١٩٧٣ والاعوام التالية بسبب الظروف الاستثنائية التى صاحبت حرب أكتوبر وما استلزمته من تضحيات لتدعيم قواتنا المسلحة فى نضالنا فى حرب التحرير ، وتولى الحكومة جهودها المكثفة لرفع المعاناة عن الجماهير وقد يستلزم الأمر

ثلاثة أعوام أخرى حتى يتم القضاء على جزء كبير من هذه العوائق والمعوقات وما أدت اليه من نتائج غير موافقة .

وفى هذا المقام ، يمكن أقتراح الاعداد لمؤتمر يضم خبراء من ذوى تخصصات مختلفة لمناقشة عناصر مستوى المعيشة للمصريين فى عهد السلام ، حتى يمكن الوقوف على حقيقة الاحتياجات الأساسيه من القطاعات المختلفة خاصة الزراعة والصناعة فى البلاد على أسس حقيقية لا لمجرد التخمينات ويصبح شعار "رفع المعانة" واقعا عمليا اذا أستطعنا أن نعمل على سد الفجوة بين الاحتياجات الأساسية المعيارية وتلك المتاحة فعلا .

الفصل الثالث : الجهود بصدد أنعاش الاقتصاد المصرى وتحسين مستوى المعيشة

وهكذا بعد أن وقفنا على المشاكل التى جابهت مصر خلال عام ١٩٧٨ تجدر الاشارة الى الجهود المبذولة بصدد انعاش الاقتصاد المصرى فى كافة القطاعات :ـ
الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، وبقية قطاعات الخدمات والمرافق العامة . ويعلق المحللون الاقتصاديون والسياسيون أهمية كبرى على مثل هذه الجهود وما قد تحققة من تحسن فى مستوى معيشة الشعب المصرى بعد سنوات المعاناة التى نتجت عن الحروب التى أمليت على مصر ، كان آخرها حرب التحرير فى أكتوبر ١٩٧٣ ، على أعتاب مرحلة السلام من الحاجة الملحة لبذل المزيد من الجهد لمواجهه الاثار المتركمة من فترات سابقة والعمل على تحسين مستوى معيشة السكان واشباع حاجاته الاساسية هذا وقد شهر عام ١٩٧٨ نشاطا ملحوظا فى كافة المجالات ، وتمت مناقشة عدة مشاريع للامن الغذائى والكسائى والاسكانى ، كما بدأت الدولة فى اصلاح هيكل البنية الأساسية .

مشروع كارتر :

نظرا للاعباء المالية والفنية المطلوبة لتنفيذ مشاريع أنعاش الاقتصاد المصرى لاشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحسن معيشتهم بعد الحروب المتتالية تواردت الخواطر

حول أحياء فكرة مشروع مارشال ، يطلق عليه هذه المرة "مشروع كارتر" نسبه الى الرئيس الامريكى جيمى كارتر وجهوده البناءه بصدد تذليل العقبات التى كانت تقف حجر عثرة فى سبيل تنفيذ أتفاقية السلام فى الشرق الأوسط . ولا يعنى ذلك قيام الولايات المتحدة بتنفيذ المشروع وأنما ستساهم فيه الولايات المتحدة مع كل من المانيا الغربية واليابان وبتخصيص "مشروع كارتر" تسعى مصر للحصول على مساعدات وقروض تتراوح بين ١٠ — ١٥ بليون دولار للقيام بمشاريعها اللازمه للتنمية والاسراع بها .

جهود أخرى على الصعيد العالمى :

وبالاضافة الى مشروع كارتر ، قامت مصر بأتصالات مكثفه مع دول غرب أوربا واليابان والولايات المتحدة الامريكية وكذا الشركات الكبرى ورجال الأعمال فى هذه البلاد ، بالاضافه الى بعض المؤسسات والهيئات الدولية للقيام أو المساهمه فى مشاريع أستثمارية تنموية فى مصر فى مختلف القطاعات . وقد صدرت قائمه تضم المشاريع الاستثمارية التنموية التى ترحب لمساهمه الأموال الاجنبية فيها . وذلك قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والصحة والاسكان والسياحه ، وذلك كما هو موضح فى الآتى : (١)

ضرورة النهوض بالصناعة المصرية :

واضح أن الصناعة قد سجلت فى مجموعها معدلات تنمية لا يستهان بها ، كما ساهمت بمقدار ١٨٪ من اجمالى الدخل المحلى . ويتضح لنا تطور الصناعة عندما نتتبع معدلات أرقام المنتجات الصناعية المديدة كمنتجات صناعة الغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية ، والمعدنية والهندسية والكهربائية والكيماوية والدوائية ومواد البناء والحراريات كما هو مبين بالجداول بالملاحق .

---

(١) هذه القائمة من اعداد المؤلف وموجودة لدى السيد / عبد الرحمن عمر (نائب رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية) منذ ابريل ١٩٧٦ ، برجاء اعادتها مع بقية البحوث التى تطوع المؤلف باعدادها للبنك (عن طيب خاطر ودون مقابل) سواء محررة على الآلة الكاتبة او كما هى بخط اليد (مانوسكريبت) ، للاحتياج اليها فى أبحاث أخرى .

ولما كانت الآمال معقودة على قطاع الصناعة لتحقيق الدفعه التنموية القوية فى مصر خلال العقدين القادمين أى حتى عام ٢٠٠٠ ، ولقد تم اعداد الكثير من التقارير بشأن تطوير الصناعة المصرية التى توحى بالاتى :

١) تطوير وتجديد مصانع القطاع العام ، حتى نتمكن من مقابلة احتياجات السكان أو مقابلة لمنافسة السلعه المستورده ، وتصدير الفائض .
٢) أستكمال الهيكل الصناعى بتنفيذ الصناعات الأخرى اللازمة .
٣) تضمين المشروعات الهامه فى الخطه واتاحه المواد الأولية اللازمة وأخذ سياسة الانتاج والاستيراد والتصدير التى تستخدها هذه المشروعات فى الاعتبار لتتمشى والاهداف العامة للخطه .
٤) تعديل القوانين والتشريعات والرسوم الجمركية بهدف تشجيع المواطنين المصريين على المساهمة فى المشاريع الصناعية ، والقضاء على كل مايعوق الاستثمار فى مثل هذه الصناعات . هذا بالاضافة الى تشجيع رؤس الأموال الأجنبية على المساهمة فى تنفيذ المشروعات الصناعية التى تفيد البلاد .

من الأهداف التى تعمل الدولة على تحقيقها خلال عام ١٩٧٩ رفع مستوى المعيشة وتتم مناقشة قضايا الأمن الغذائى والاسكان الآن على مختلف المستويات كما تتخذ بعض الخطوات بشأن أنشاء مدن جديدة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

وفيما يتعلق برفع مستوى معيشة السكان ورفع المعاناة عن ذوى الدخول المنخفضة تم رصد مبلغ ١١٧٧ مليون جنيه لدعم السلع الغذائية الأساسية (وهذا المبلغ يعادل حوالى ٤٠٪ من الايرادات العادية للدولة) ، كما قللت من الضرائب على ذوى الدخول المنخفضة . وهناك أهتمام بعناصر مستوى المعيشة كالتغذية والصحه والتعليم ومن هنا زادت الاعتمادات المتعلقة بالامن الغذائى والخاص بالتنمية الزراعية الرأسية والافقية

(بهدف زيادة الانتاج النهائى "والحيوانى والدواجن والسمكى) من ١٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ الى ٢٥٦ مليون فى موازية العام الحالى "١٩٧٩" أى الضعف تقريبا • وبالنسبة للصحة فقد تم تخصيص ٣٩٠ مليون جنيه وللتعليم ٤٥٢ مليون جنيه وبالنسبه للاسكان والمدن الجديدة فقد تم تخصيص ٣٩٠ مليون جنيه فى موازية ١٩٧٩ • وبالنسبه للمياه والكهرباء والصرف الصحى والنقل والمواصلات تم تخصيص ٦٦٠ مليون جنيه أما عن مشروعات التنمية ، فقد تم تخصيص ٢٥٦٠ مليون جنيه • وبالنسبه لتحقيق العداله الاجتماعية تمت الموافقة على مجموعه من الاجراءات منها زيادة أسعار بعض المحاصيل الزراعية (لزيادة دخول المزارعين وبالتالى مستوى معيشتهم) واعفاء ما يستورد ونه من آلات زراعية من الرسوم الجمركية •

خاتمـــــة

نحو تقرير مجتمعـــى (مـرة أخـــرى)

وهكذا وضحت بالطبع اوجه النقص والقصور ونحن الآن فى منتصف عام ١٩٧٩ بصدد اعداد تقرير مجتمعى (اقتصادى وغير اقتصادى) عن مصر عن العام المنصرم ١٩٧٨ . وما الصفحات الاثنى عشر السابقة الا مجرد سرد عام لنواحى تاريخيـــة وتكهن لما قد كان عليه الحال عام ١٩٧٨ ، دون اى تحليل لاية بيانات. وتلـت ذلك قفزة سريعة وعامة عن الجهود بصدد انعاش الاقتصاد المصرى وتحسين مستوى معيشة السكان ، تلتها قفزة اسرع الى الاهداف التى تعمل الدولة على تحقيقهـــا خلال العام الحالى ١٩٧٩ التضمن بعض الارقام التى وردت بمشروع ميزانية عام ١٩٧٩ ومن ثم فان تلك الصفحات السابقة لا تعتبر بمثابة تقرير مجتمعى بحق .

والسؤال الذى يفرض نفسه هنا هـو :

- اذن كيف يمكننا اعداد تقرير مجتمعى يوضح الجهود التنموية المبذولـــة وآثارها على مستوى المعيشـة ؟

ان مثل هذا التساؤل يعيدنا الى عنوان الدراسة الحالية وهو " نحو تقرير مجتمعى " . فاذا اردنا حقا اعداد " تقرير مجتمعى " ، والربط بين التنمية ومستوى المعيشة ، فلا بد من اخذ عدة اعتبارات فى الحسبان منهـا :

١- الحصول على بيانات عن المؤشرات الاقتصادية . وهذه غالبا ما تظهر فـى الربع الثالث من كل عام عن العام المنصرم من واقع بيانات وزارة التخطيـط (مثلا) وقد لا تكون هناك صعوبة فى هذا الشأن الا من حيث مدى دقـة هذه البيانات ومدى الاعتماد عليهـا .

٢- الحصول على بيانات عن مكونات مستوى المعيشة ومؤشراتها وتثار بصدد هذه البيانات عدة مشاكل تتعلق بأن :

أ) بعضها قد تصدر فى صورة لا تتمشى وغرض اصدار هذا التقرير المجتمعى

ب) ان بعضها الاخر لم يتم تصميم جداوله ، وبالتالى لم يتم تجميـــع البيانات اللازمـة .

٣ـ اخذ فترة التفريغ reference period في الاعتبار ، اذ قد يكون التغير في مسلك مستوى المعيشة عام ١٩٧٨ مرجعه مجهودات تنموية لم تتخذ في عام ١٩٧٨ ذاته وانما منذ عدة اعوام (عام ١٩٧٤ أو عام ١٩٧٥ مثلا) وهذا ما ينبغي الاشارة اليه بوضوح عند اعداد مثل هذا التقرير المجتمعي للوقوف على اثار الجهود التنموية عام ١٩٧٨ فقط على مستوى المعيشة .

وطالما ان المشكلة تتعلق ببيانات مستوى المعيشة ، فان الامر يتطلب تعاون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مع ذوي الخبرة في الداخل والخارج بصدد التاهب لجمع واصدار مثل هذه البيانات . ونقطة الانطلاق قد تكون عقد مؤتمر قومي لهذا الغرض وفق ما أوردناه في كتاباتنا السابقة والتي صدر بعضها ضمن " سلسلة التنمية والرفاهة ومستوى المعيشة " الحالية [1] واذا ما تم الاتفاق على نوع البيانات اللازم الحصول عليها أو تعديلها والمتعلقة بمكونات مستوى المعيشة بوجه عام ، وكذا المؤشرات المتصلة بهذه المكونات ، فان المؤلف الحالي ـ في محاولة منه لتسهيل مهمة الوقوف على مؤشرات ومكونات مستوى المعيشة في مصر على المستويين الماكرو والمايكرو (الكلي والجزئي او التفصيلي) قد أعد الجداول اللازمة لذلك والتي يقتضي الامر اتاحة البيانات اللازمة لها . ويجد القارئ حالا بيانا بهذه الجداول [2]

ولا شك ان مثل هذه الجداول هي مجرد محاولة من جانب المؤلف يعرضها على بساط البحث يحدوه في ذلك معالجة " جوانب مستوى المعيشة " في مصر على اسس واقعية راسخة تستند الى النهج الحقيقي Real terms ، والذي يضمن تحقيق هذه المعالجة بكفاءة كبيرة ، دون الاعتماد على النهج النقدي Monetary terms الذي لا يشمل جميع جوانب مستوى المعيشة ، كما انه قد يكون وسيلة خداعة ، لا تصل بنا الى مآربنا في التحليل الصادق لمسلك مستوى المعيشة الحقيقي للسكان .

---

(١) يجد القارئ بيانا عنها في استهلال احدى الدراسات لنفس المؤلف ظهرت ضمن السلسلة المذكورة بالمتن . راجع د . شنودة : " بعض جوانب مستوى المعيشة " ص ص ٢ ـ ٤ .

(٢) اما الجداول نفسها المذكورة في د . شنودة " بعض جوانب مستوى المعيشة " ، جداول رقمية ص ص ٣ ـ ٧١٢

بيان بالجداول التي يتطلبها تحليل مستوى المعيشة في مصر

(أ/١) مستوى المعيشة في عام واحد (١)

١ـ في القطر
٢ـ في المحافظة
٣ـ في مدينة
٤ـ في قرية
٥ـ لطبقة اجتماعية

(أ/٢) مستوى المعيشة في عام واحد (٢)

١ـ في المحافظات (او بعضها) كل على حدة
٢ـ في المدن (او بعضها) كل على حدة
٣ـ في القرى (أو بعضها) كل على حدة
٤ـ للطبقات الاجتماعية (او لبعضها) كل على حدة
٥ـ في المناطق الحضرية كل على حدة
٦ـ في المناطق الريفية كل على حدة
٧ـ في المناطق الحضرية والريفية كل على حدة .

(ب) مستوى المعيشة خلال خطة خمسية :

١ـ في القطر
٢ـ في المحافظة
٣ـ في مدينة
٤ـ في قرية
٥ـ لطبقة اجتماعية

(حـ/١) التقييم عن طريق مكونات مستوى المعيشة (١)

١ـ في القطر
٢ـ في المحافظة
٣ـ في مدينة
٤ـ في قرية
٥ـ لطبقة اجتماعية

(حـ/٢) التقييم عن طريق مستوى المعيشة (٢)

١ـ في المحافظات (او بعضها)
٢ـ في المدن (او بعضها)
٣ـ في القرى (او بعضها)
٤ـ للطبقات الاجتماعية (او بعضها)

(د / ١) التقييم عن طريق مكون واحد (١)

١- فى القطـــر
٢- فى المحافظة
٣- فى مدينـــة
٤- فى قريـــة
هـ- لطبقة اجتماعيـة

(د / ٢) التقييم عن طريق مكون واحد (٢)

١- فى المحافظات (او بعضها)
٢- فى المدن (او بعضها)
٣- فى القرى (او بعضها)
٤- للطبقات الاجتماعية (او بعضها)

(هـ) الترتيب وفق أعلى متوسط معيشى :

١- فى المحافظات (او بعضها)
٢- فى المدن (او بعضها)
٣- فى القرى (او بعضها)
٤- للطبقات الاجتماعية (او بعضها)

(و) الترتيب وفق مكون معين (وحسب أعلى قدر له)

١- فى المحافظـات
٢- فى المـدن
٣- فى القـرى
٤- للطبقات الاجتماعية